Document: EB 2018/123/INF.6
Date: 19 April 2018
Distribution: Public
Original: French

A

الاستثمار في السكان الريفيين

الكلمة الافتتاحية لرئيس الصندوق

السيد جيلبير أنغبو

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة
روما، 16-17 أبريل/نيسان 2018

للعلم

الكلمة الافتتاحية

أولا، أودّ أن أرحّب بكم في هذه الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي للصندوق.

وبما أن هذه الدورة هي أول دورة لنا في السنة وأول دورة للمجلس التنفيذي الذي أعيد تشكيله مؤخراً، اسمحوا لي أن أهنئ الممثلين المعتمدين المعينين حديثا في هذا المجلس التنفيذي. وأفهم أن سفيرة فنلندا، السيدة Anna Gebremedhin، قد انضمت إلينا، كما انضم إلينا للتو من الكاميرون، السيد Médi Moungui، الذي يعرفه معظمكم بالتأكيد.

كما أودّ أن أرحّب بممثلي الأعضاء الآخرين والأعضاء المناوبين، وأولئك الذين يحضرون المجلس التنفيذي للمرة الأولى، والزملاء في قاعة الاستماع.

ويسرني بشكل خاص أن أرحب بالمراقبين من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة الذين تمكنوا من الحضور، واستخلاص الدروس من التبادلات الأخيرة التي أجريناها، وخاصة مع المنسقين والأصدقاء، بشأن أهمية دعوة الزملاء للحضور بصفة مراقب في إطار التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

واسمحوا لي الآن أن أعرب عن حزننا البالغ على المأساة الوطنية التي تمر بها الجزائر في أعقاب الكارثة الجوية التي شهدها البلد يوم الأربعاء الماضي. وقلوبنا مع أسر الضحايا والشعب الجزائري.

سيكون عام 2018 عاماً مليئاً بالأعمال. فهذه هي السنة الأخيرة في التجديد العاشر لموارد الصندوق، وبالطبع نبذل قصارى جهدنا للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في هذا الإطار. ولكن عام 2018 عام مهم أيضا للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق ولبرنامج التحول في الصندوق.

وفي العام الماضي، شرع الصندوق في تنفيذ برنامج طموح للتحول من أجل زيادة أثره والمساهمة بشكل أكثر فعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونعمل الآن على تنفيذ الإصلاح بشكل كامل، وخاصة برنامج اللامركزية المتعلق بنسبة الموظفين خارج روما، التي ستزيد من 15 في المائة إلى 27 في المائة عند اكتمال الإصلاح.

ونحن نقوم بكل ما هو ضروري لضمان أن يتم تنفيذ برنامج اللامركزية بالتشاور مع الموظفين ككل وبشكل خاص مع ممثلي الموظفين، وبالطبع، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الظروف التعليمية للزملاء الذين لديهم أطفال صغار.

ومن المتوقع أن تنتهي المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، والتي شملت حوالي 64 وظيفة في دائرة إدارة البرامج، بحلول نهاية شهر أبريل/نيسان. وستليها مرحلة ثانية تشمل حوالي 46 موظفا تقنياً ومالياً وتشغيلياً (شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات وشعبة خدمات الإدارة المالية وفريق التعاون في مجال التقييم).

كما أننا نعيد معايرة عملياتنا التشغيلية، وبدأنا بعملية تصميم المشروعات التي ناقشناها بالفعل. وتناولنا كيفية تعديل الوقت الذي نقضيه من تصميم المشروع حتى موافقة المجلس التنفيذي عليه والتوقيع على اتفاقية القرض مع البلد المقترض، وذلك دون التأثير على الضوابط الأساسية الحالية، والتي يتعين أيضا أن نستعرضها، لضمان عدم التأثير على الجودة.

وفي الأشهر القادمة، سيكون علينا أيضا أن نستعرض هياكل ولجان صنع القرار في الصندوق وخدماته المؤسسية. وأتحدث هنا عن الإدارات التي تعبر خارج دائرة إدارة البرامج ودائرة العمليات المالية.

ويتماشى هذا التحول في الصندوق مع إعادة تحديد مكانة منظومة الأمم المتحدة التي يريدها الأمين العام.

لقد اختتمنا في فبراير/شباط الماضي بنجاح التجديد الحادي عشر للموارد. وقد وافقت الدول الأعضاء على زيادة بنسبة 10 في المائة في برنامج القروض والمنح بمبلغ إجمالي قدره 3.5 مليار دولار أمريكي للفترة 2019–2021.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التعهدات المقدّمة بالفعل تبلغ 873 مليون دولار أمريكي، وتتألف من مساهمات أساسية ومساهمات تكميلية غير مخصصة. ولقد وصلنا إلى حوالي 70 في المائة من هدفنا البالغ 1.2 مليار دولار أمريكي للتجديد الحادي عشر للصندوق. وسجلنا أيضا مساهمات قدرها 27 مليون دولار أمريكي في إطار القدرة على تحمل الديون.

وأتوجه بالشكر العميق لجميع الدول التي أعلنت مساهمتها، تلك التي سددت مدفوعات بالفعل وتلك التي أودعت صكك مساهمتها.

ولكن هل يتعين أن أعيد التذكير؟ فطموحاتنا كبيرة وصغار المزارعين وأسرهم بحاجة إلى المزيد، وخاصة أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. ولذلك فإن عمليات تعبئة الموارد مستمرة ونضاعف جهودنا للحصول على مساهمات تكميلية غير مخصصة لمجالات التمايز بين الجنسين، والتغذية، والشباب، وتغير المناخ والبيئة.

ونحن منخرطون بشكل منهجي في جهودنا الرامية إلى تعبئة هذه الموارد. ونعمل أيضا على إعادة النظر في نموذجنا المالي اللازم للوفاء بالتزاماتنا في التجديد الحادي عشر للموارد.

سيتعين على مجلسنا التنفيذي أن ينظر في عام 2018 في العديد من المسائل التي يمكن وصفها بأنها معقدة إلى حد ما. وأشير هنا إلى إطار الانتقال والاستعراض المالي المتكامل، بما في ذلك الهيكلية المالية، وتقييم المخاطر المالية والتشغيلية ودراسة الجدوى بشأن اللجوء إلى الأسواق المالية، وستعرض النتائج للنظر فيها خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

وكما تعلمون، سيُعرض تقييم الهيكلية المالية للصندوق التي أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول.

وستسمح كل هذه التحليلات، حتى قبل عرضها في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، للمجلس التنفيذي وفريق الإدارة باتخاذ القرارات الضرورية بشأن التوجه الاستراتيجي، ولكن أيضا بشأن السياسات من حيث تعميق وتوسيع الموارد الأساسية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتحلى باليقظة الشديدة فيما يتعلق بالتزاماتنا الأربعة عشر التي اتخذناها في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وقد وضع زملاؤنا بالفعل نظاماً صارماً للرصد يشمل مؤشرات قابلة للقياس.

أنا أتكلم كثيرا عن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ولكن علينا ألا ننسى أننا لم ننته حتى الآن من التجديد العاشر لموارد الصندوق. ونحن بالتالي على الطريق السليم لتحقيق هدفنا المتمثل في برنامج للقروض والمنح بقيمة 3.2 مليار دولار أمريكي. وتبلغ قيمة المشروعات والبرامج الموافق عليها حتى الآن 2.2 مليار دولار أمريكي.

وخلال اليومين القادمين، سيُطلب منكم الموافقة على ثمانية مقترحات لمشروعات أو برامج بقيمة 485 مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك المقترحات قيد إجراء عدم الاعتراض. وقد تمت مناقشة معظم هذه المقترحات مناقشة متعمقة مع أعضائنا.

وفيما يتعلق بمشروع دعم إنتاج زيت النخيل في أوغندا، أودّ أنا وفريقي أن نشكركم بصدق على الإرشادات والمشورة التي قدمتموها لنا. وقد سمحت لنا هذه التبادلات المتعددة بتعديل منتجنا والوصول إلى منتج نهائي يلبي تطلعاتنا المشروعة لتنفيذ مشروع واعد جدا لمكافحة الفقر وتعزيز فرص عمل الشباب وضمان، في نفس الوقت، احترام المبادئ الأساسية للاستدامة البيئية والاجتماعية. ويجعلني هذا المشروع أفكر كثيرا في هدف التنمية المستدامة 8.

لقد شهدنا في الأشهر الأخيرة بكل ألم ما كشفت عنه وسائل الإعلام بشأن التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين في عالم التنمية.

وعلينا أن نكون واضحين، ونتكلم بصراحة: لن يتسامح الصندوق مطلقا إزاء هذا السلوك الحقير والبغيض، سواء كان داخليا أو خارجيا، وخاصة في البلدان والمجتمعات المحلية التي نخدمها.

ولدى الصندوق بالفعل نظام متين في هذا المجال. ولكن من أجل تعزيزه، اعتمدنا مؤخرا سياسة جديدة، ويمكن الاطلاع عليها على منصة الدول الأعضاء.

وأؤكد من جديد، ستتاح لنا فرصة لمناقشة قيمنا الأساسية وعزمنا على الدفاع عنها.

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، نظرنا في الشكاوى المتعلقة بالتحرش. وقمنا بالفعل، حتى قبل اعتماد السياسة الجديدة، بتحديث ممارساتنا الداخلية. وهذا يعني أن الصندوق يعطي وأعطى بالفعل اهتماما خاصا لهذه المسألة قبل الكشف عن الأخبار الأخيرة التي صدمتنا جميعا.

وسيكون علينا أيضا مناقشة قرار الأمم المتحدة بشأن السن الإلزامية لإنهاء الخدمة عند 65 سنة للموظفين المعينين قبل 1 يناير/كانون الثاني 2014. وسنناقش هذه المسألة غدا، في بداية فترة ما بعد الظهر، ولكن سأكون سعيدا إذا ناقشناها في نهاية هذا اليوم إذا سمح لنا بذلك التقدم الذي نحرزه في عملنا، وأود أن أقترح عليكم أيضا مناقشة هذا البند في جلسة مغلقة.

وقد حددنا 1 يناير/كانون الثاني 2020 كتاريخ لبدء نفاذ هذا التدبير، وذلك على أساس الاعتبارات العملية، المرتبطة بشكل خاص بالوعد الذي أعلناه للموظفين، وكما كررت للمجلس التنفيذي، تجنب أي فائض عن العمل في إطار الإصلاح. ولكن يتعلق الأمر أيضا بمنحنا حد أدنى من المرونة في إطار تجديد فريق الإدارة بأكمله. كما أود أن أؤكد من جديد استعدادي للنظر في الاستثناءات المحتملة على أساس مصالح الصندوق وعلى أساس أداء الموظفين وغيرهم.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لاختتام كلمتي، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على تمسكنا بالروح البناءة والتعاونية بين المجلس وفريق الإدارة. وقد أصبحت روح التعاون هذه، فيما يبدو لي، جزءا لا يتجزأ من التسيير في الصندوق.

ومن دواعي سروري، وبإذنكم، أن أعلن افتتاح الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي.